الفجوة التمويلية والإنفاق على التعليم قبل الجامعي في مصر

(دراسة تحليلية في موازنة المواطن)

إعـــداد

د/ عاشور إبراهيم الدسوقى عيد

المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية

Ashour2668@gmail.com

الناشر

المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية بالقاهرة

جمهورية مصر العربية

يناير ٢٠٢١

الفجوة التمويلية والإنفاق على التعليم قبل الجامعى فى مصر (دراسة تحليلية فى موازنة المواطن)

إعداد

د./ عاشور إبراهيم الدسوقي عيد

المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية

Ashour2668@gmail.com

الملخص:

هدف البحث الحالى إلى التعرف على واقع الفجوة التمويلية فى الإنفاق على التعليم قبل الجامعى المصرى من خلال تحليل موازنة الموطن لعدد من السنوات، ويعتمد البحث فى معالجته وصولا لأهدافه على المنهج الوصفى التحليلى لوصف وتحليل وتفسير الوضع الراهن لما خصص للإنفاق على التعليم قبل الجامعى فى موازنة المواطن لعدد من السنوات، وانتهى البحث إلى طرح عدد من البدائل المقترحة لمواجهة فجوة الإنفق على التعليم قبل الجامعى المصرى، البديل الأول: رفع كفاءة الإنفاق على التعليم قبل الجامعى، والبديل الثانى: تدبير موارد مالية إضافية جديدة.

الكلمات الدالة: تمويل التعليم، الفجوة التمويلية، التعليم قبل الجامعي.

Financing gap in spending on pre-university education In Egypt

Dr. Ashour Ibrahim

The aim of the current research is to identify the reality of the financing gap in spending on pre-university education in Egypt by analyzing the home budget for a number of years.

The research relies on its treatment in order to reach its goals on the descriptive analytical approach to describe, analyze and explain the current situation of what is allocated for spending on pre-university education in the citizen's budget. For a number of years, the research ended with a number of proposed alternatives to address the spending gap on Egyptian pre-university education, the first alternative: raising the sufficiency of spending on pre-university education, and the second alternative: the provision of new additional financial resources.

Key words: education financing, financing gap, pre-university education.

الفجوة التمويلية والإنفاق على التعليم قبل الجامعى فى مصر
(دراسة تحليلية فى موازنة المواطن)

المقدمـــة

لقد شهد التعليم قبل الجامعى في مصر اهتمامًا كبيرًا خلال السنوات الأخيرة انطلاقا من قاعد أساسية هى أن تطوير التعليم أساس التطوير والنهوض لأي مجتمع من المجتمعات، وبالتالي كان لابد من إحداث نقلة نوعية في التعليم قبل الجامعى في مصر، سواء بالتوسع في إنشاء المدارس لزيادة نسب الاستيعاب أو تطوير وتحديث المناهج، أو صقل وتنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس.

ولكن هناك عددًا من التحديات التي تواجه التعليم قبل الجامعى في مصر منها، عدم القدرة على استيعاب الأعداد المتزايدة من الطلاب في ظل عدم زيادة المخصصات المالية بما يتناسب مع هذا النمو، فمن المعروف أن أنظمة التعليم في أي دولة من دول العالم مهما بلغت درجة تقدمها تعانى العديد من الصعوبات والمشكلات التي تؤثر على مستوى الإنفاق على العملية التعليمية، ولكنها تختلف من دولة إلى أخرى (الهلالى،٢٠٠٧، ص ١٠٩)، نتيجة لتزايد درجة المنافسة مما فرض على الدول تحسين جودة نظمها التعليمية من خلال تحسين كفاءة الإنفاق الذى يعتبر أحد أهم مكونات القدرة التنافسية فى الوقت الحاضر .(Hadar,2013,763)

وفى هذا الصدد يعد الإنفاق على التعليم قبل الجامعى فى مصر من أكثر المشكلات التي تواجه هذا القطاع في ظل الظروف والتحديات الاقتصادية الحالية والمستقبلية، فهناك جدل كبير حول هذا الموضوع، فالبعض يعالج الموضوع من منظور اقتصادي ويرى ضرورة ترشيد المجانية، والبعض الأخر يعالج الموضوع من وجهة نظر اجتماعية ويرى ضرورة زيادة الإنفاق الحكومي على التعليم.

ويبلغ الإنفاق على خدمات التعليم حوالى (٩٤,٤) مليار جنيه (١٢% من إجمالى الإنفاق) بموازنة ٢٠١٥/٢٠١٤، مقابل(٨٣,٦) مليار جنيه بموازنة ٢٠١٤/٢٠١٣ المعدلة، يعنى زيادة بنسبة (١٢,٩ .%)، بالإضافة إلى أن التعليم قبل الجامعى يحصل على ٧٢% من إجمالى الإنفاق على القطاع، بينما تصل الأجور ومرتبات العاملين نحو ٨٥% من جملة نفقات القطاع، وبلغ نصيب الطالب من إجمالى الإنفاق على التعليم نحو خمسة الآف جنيه فى موازنة ٢٠١٥/٢٠١٤.

كما تزايد التوجه نحو الشراكة بين القطاع الحكومى والخاص لإيجاد صيغ جديد لتضييق الفجوة التمويلية للتعليم قبل الجامعى فى مصر من خلال التمويل المشترك فى الإنفاق بين الحكومة والقطاع الخاص من خلال إيجاد معايير واضحة لهذه الشراكة تحقق كفاءة الإنفاق والتمويل(قطيط، ٢٠١٧، ص ١٠٢).

وفى إطار ترشيد النفقات على التعليم وتعزيز الشفافية والمسائلة، يمثل استطلاع تعقب النفقات العامة (PETS) puplic expenditure tracking survey أسلوبا معاصرا وأداة تم إعدادها من أجل تعزيز المسألة فى إعداد الميزانيات وتقديم الخدمات من خلال تحسين جودة المعلومات المتوافرة عن النفقات العامة، وتعتمد تلك المنهجية على تحديد أليات تخصيص الموارد وقياس تدفقات الموارد الواردة والصادرة بين مختلف المستويات من الحكومة المركزية إلى المستفيدين مثل المدارس، مرورا بالإدارات التعليمية، وتقييم مردود الإنفاق (Koziol &Tolmie,2010).

وفى ضوء ما سبق يتضح ضرورة تنوع مصادر تمويل التعليم قبل الجامعى فى مصر لمواجهة تزايد الإنفاق عليه، وتقليل الفجوة التمويلية بين المخصص له والمطلوب للإنفاق عليه.

مشكلة البحث:

الواقع أن معظم أنظمة التعليم فى العديد من دول العالم تواجه عجزاً فى الموارد المالية المخصصة فى الموازنة العامة للدولة للإنفاق على التعليم، بالإضافة إلى عدم كفاية الموارد المالية وسوء تخصيصها، وإنخفاض كفاءتها، ويرجع ذلك إلى العديد من العوامل منها:النمو السكانى السريع خاصة فى دول العالم النامى، و إرتفاع تكلفة تعليم الطالب (الهلالى، ٢٠٠٧، ص ١٠٨).

كما يشير الزيات إلى أن كفاءة وفاعلية النظم التعليمية تقاس بمعدلات نسب الإنفاق عليها فى إطار محدداتها الكمية والكيفية، وتأثير ذلك على جوانب التنمية المستدامة وتكوين رأس المال المعرفى (الزيات،٢٠١٣، ص ١٦).

ومعظم التقارير الدولية فى هذا الصدد تشير إلى أنه لا يمكن تحقيق الإتاحة الكاملة للطلاب فى سن التعليم والمحافظة على مستويات مناسبة من الجودة دون زيادة المنفق على التعليم (الكحلى، ٢٠٢٠، ص ٢٧٦).

لذا ظهر اتجاه مشترك لدى دول العالم فى إشراك المجتمع فى تحمل جانب من تكاليف التعليم، وتعبئة موارد إضافية للتعليم إذ أن الإعتماد على مصادر الموازنة العامة للدولة لم يعد كافيًا لمقابلة الأعباء التمويلية المتزايدة للتعليم، وباتت الحاجة ملحة للتفكير فى تدبير مصادر تمويلية جديدة لمقابلة الإنفاق المتزايد على التعليم وتضييق الفجوة التمويلية (الخالدى، ٢٠٠٨، ص ١٤).

وتأسيساً على ماسبق تتحدد مشكلة البحث فى التساؤلات التالية:

١-ما واقع الفجوة التمويلية فى موازنة المواطن والإنفاق على التعليم قبل الجامعى فى مصر؟

٢-ما بدائل مواجهة الفجوة التمويلية للإنفاق على التعليم قبل الجامعى فى مصر؟

أهداف البحث:

يهدف البحث الحالى إلى :

- التعرف على الفجوة التمويلية فى الإنفاق على التعليم قبل الجامعى المصرى من خلال تحليل موازنة الموطن لعدد من السنوات.
- التوصل إلى عدد من البدائل المقترحة لمواجهة فجوة الإنفق على التعليم قبل الجامعى المصرى.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث الحالى فيما يلى:

- يعالج بالتحليل ما خصص للإنفاق على التعليم قبل الجامعى المصرى طبقا لموازنة المواطن؛ ومن ثم التعرف على الفجوة التمويلية فى الإنفاق عليه.
- البحث عن بدائل جديدة للمساعدة فى تمويل التعليم قبل الجامعى المصرى لسد فجوة الإنفاق.

منهج البحث:

استخدم الباحث المنهج الوصفى التحليلى لوصف وتحليل واقع الإنفاق على التعليم قبل الجامعى المصرى، لمناسبته مع طبيعة البحث الحالى، حيث يتم وصف وتحليل وتفسير الوضع الراهن لما خصص للإنفاق على التعليم قبل الجامعى فى موازنة المواطن لعدد من السنوات؛ وذلك للتعرف على فجوة الإنفاق على التعليم قبل الجامعى وتأثيرها بالضرورة على جودة أداء منظومة التعليم قبل الجامعى المصرى.

مصطلحات الدراسة:

تمويل التعليم: Educational Finance

هو مجموعة الموارد المالية المرصودة للمؤسسات التعليمية لتحقيق أهدافها المحددة وإدارتها بكفاءة وفاعلية عالية (تقرير التنمية البشرية، ١٩٩٠، ص ١٩).

يعرفه " البحيرى "، بأنه مجموع الموارد المالية المخصصة فى الموازنة العامة للدولة أو بعض المصادر الأخرى مثل الهبات أو التبرعات أو الرسوم الطلابية أو المعونات المحلية والخارجية، وإدارتها بفاعلية لتحقيق أهدافه خلال فترة زمنية محددة (البحيرى، ٢٠٠٤، ص ٦٩).

كما يعرفه "الحربي" (٢٠١٥) بأنه : توفير مخصصات مالية وعينية بمشاركة القطاعين الحكومي والخاص، والعمل على تنميتها وصرفها وفقاً لأنظمة الرقابة والمحاسبية، بما يسهم في تحقيق الاكتفاء للمؤسسات التعليمية ويساعدها على تحقيق أهدافها (الحربي، ٢٠١٥، ص ١٤٦).

ويعرفه أيضًا " محروس والسلمي" (٢٠١٩) بأنه : فن وعلم إدارة الأموال التي من الممكن أن تشمل الخدمات والأدوات المالية، مع الاهتمام بتوفير المال للوقت الذي نحتاج إليه لاستخدامها بصورة فعالة وبكفاءة في مجالها (محروس، والسلمي، ٢٠١٩، ص ٤٥).

الفجوة التمويلية: The financing gap

تتمثل الفجوة التمويلية فى الإنحراف عن الملائمة أو التطابق فى التمويل بين المخطط والمنفذ الفعلى، وتظهر أثرها فى الأنحراف عن تحقيق المنظمة لأهدافها المخططة (القرضاوى، ٢٠١٢، ص ٥).

كما يمكن تحيد الفجوة التمويلية بالفرق بين الإحتياجات التمويلية طويلة الأجل والمخصص من التمويل طويل الأجل (حسن، www.kotobpdfbook.com).

ويمكن للباحث تعريف الفجوة التمويلية فى الإنفاق على التعليم قبل الجامعى المصرى بأنها: الفرق بين المخصص طبقا للدستور للإنفاق على التعليم قبل الجامعى المصرى والإنفاق الفعلى طبقا لموازنة المواطن.

التعليم قبل الجامعى: Pre-University Education

يشير مصطلح التعليم قبل الجامعى طبقا لقانون التعليم المصرى رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١م وتعديلاته، إلى المراحل المختلفة فى السلم التعليمى التى تتم فى فترة سابقة على التحاق الشباب بالتعليم العالى أو الجامعى، ويطلق هذا المصطلح على التعليم الإبتدائى والإعدادى والثانوى بمختلف أنواعه (فليه والزكى، ٢٠٠٤، ص ١١٥).

الدراسات السابقة:

تناول البحث الحالى عددًا من الدراسات السابقة فى موضوع الإنفاق على التعليم بصفة عامة وتمويله وفيما يلي عرض لأهم تلك الدراسات والبحوث كما يلي:

١- دراسة "الكحلى" (٢٠٢٠):

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مصادر تمويل التعليم قبل الجامعى فى مصر وأليات تطويره، واستخدمت الباحثة المنهج الوصفى التحليلى، وتوصلت إلى وضع رؤية مقترحة لتمويل التعليم قبل الجامعى فى مصر من خلال تطوير أليات تمويله.

٢- دراسة محروس والسلمي (٢٠١٩):

هدفت هذه الدراسة إلى التوصل إلى مصادر تمويل إضافية للإنفاق على التعليم في المستقبل متمثله في القطاعات الاقتصادية غير الحكومية، والشراكة بين المؤسسات التعليمية والجامعات الحكومية والخاصة ومؤسسات المجتمع المدنى غير الحكومية، واستخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي، كما أوصت الدراسة بعدد من مؤشرات الشراكة مع الجهات السابقة لتوفير التمويل اللازم لمؤسسات التعليم

بصفة عامة والعالي والجامعي بصفة خاصة لإتاحة الفرصة لها لتحقيق أهدافها بصورة فعالة.

٣- دراسة " داو ثى ثو " (٢٠١٨) :

هدفت هذه الدراسة إلى تعزيز قدرة العاملين في المؤسسات التعليمية في فيتنام من خلال التدريب وإعادة التدريب، وذلك للتمكن من إدارة وتنمية الموارد المادية والبشرية بها، سواء على مستوى مؤسسات التعليم قبل الجامعى أو الجامعات الحكومية أو الخاصة؛ لتوفير مصادر تمويل إضافية يمكن من خلالها الصرف على متطلبات العملية التعليمية، وقد أوصت الدراسة بضرورة استكمال منظومة التدريب متعدد التخصصات لرفع مستوى القدرة المؤسسية للمؤسسات التعليمية، في سبيل مساعدتها على تحقيق أهدافها بنجاح.

٤- دراسة " بيومى" (٢٠١٧):

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الواقع الحالى لتمويل التعليم قبل الجامعى فى مصر من خلال رصد عمليات الإنفاق عليه، واستخدمت الباحثة المنهج الوصفى التحليلى، وقد توصلت إلى تصور مقترح لتنويع أساليب تمويل التعليم قبل الجامعى فى مصر.

٥- دراسة " الزيات" (٢٠١٣):

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر الإنفاق على التعليم وتأثيرها على محددات التنمية المستدامة الكمية والكيفية، ودورها فى تكوين رأس المال المعرفى، واستخدم الباحث المنهج الوصفى التحليلى، ومن خلال تحليلات مقارنة للمؤشرات الدولية لعدد (١٤٢) دولة تم تقسيمها إلى أربع مستويات للإنفاق على التعليم جاءت النتائج جميعها مدعمة لإرتباط ارتفاع متوسطات كافة المتغيرات بإرتفاع نسب الإنفاق على التعليم، كما جاء واقع العالم العربى على المؤشرات الدولية بالغ التأثر بتدنى نسب الإنفاق على التعليم.

٦- دراسة المالكي (٢٠١٣):

هدفت هذه الدراسة إلقاء الضوء على البدائل المختلفة المطروحة للإنفاق على التعليم في المملكة العربية السعودية؛ وذلك من أجل الإفادة منها قدر الإمكان لتعبئة الموارد المالية لقطاع التعليم، كما اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي.

وخلصت الدراسة إلى ضرورة الأخذ ببدائل مختلفة ومتنوعة لتمويل الإنفاق على قطاع التعليم في المملكة العربية السعودية، وذلك بجانب المصدر الرسمي والرئيسي له، بالإضافة إلى ضرورة مشاركة القطاع الخاص ممثلاً في شركاته ومؤسساته المختلفة من خلال حصيلة الضرائب والرسوم والدعم والتبرع وغير ذلك.

٧- دراسة " كريستيانا " (٢٠١١م):

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على طرق تمويل الجامعات النيجيرية لتقييم كفايتها وفعاليتها، والبحث عن طرق جديدة للتمويل، وقد كشفت الدراسة عن زيادة الإنفاق على التعليم الجامعى عن المتاح والمخصص له من الحكومة النيجيرية، وإنعكاس ذلك على جودة أداء العملية التعليمية والبحث العلمى بها، حيث اتجهت الجامعات فى نيجيريا إلى الإندماج فى اقتصاد المعرفة وتطوير أليات مستقبلية تسهل من إيجاد مصادر تمويل إضافية ومتعددة، فضلاً عن ترشيد الإنفاق بالإستخدام الأمثل للموارد المتاحة للحفاظ على التوازن المالى وتحسين الأداء، وأوصت الدراسة بضرورة استخدام أحد نماذج الإصلاح المالى وهو النموذج القائم على تحسين الموارد وترشيد الإستخدام.

٨- دراسة " الخالدى" (٢٠٠٨):

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على التعرف على تطور الإنفاق الحكومى على التعليم قبل الجامعى فى الأردن من خلال دراسة مؤشرات الكفاءة والفاعلية لنظام التعليم فى الأردن، واستخدم الباحث المنهج الوصفى التحليلى، وتوصل

البحث من خلال وشرات الإنفاق على التعليم فى الإطار النظرى إلى ضرورة تنويع مصادر تمويل التعليم قبل الجامعى بالبحث عن طرق جديدة وغير تقليدية فى التمويل لتحسين مؤشر الإنفاق على العليم قبل اجامعى.

٩- دراسة " بيكولاس بر" (٢٠٠٥):

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مصادر التمويل البديلة للتعليم بصفة عامة والعالى والجامعى بصفة خاصة، وكفاءة وعدالة توزيعه بين مدخلات العملية التعليمية، وكذلك بين المناطق الجغرافية المختلفة بالمملكة المتحدة، وذلك بالبحث عن مصادر تمويل إضافية تساعد فى تحقيق جودة الإنفاق على مخرجات التعليم، وأوصت الدراسة بضرورة الأهتمام والتركيز على الجوانب الإجتماعية والاقتصادية للعدالة وبالأخص تحسين أحوال الطلاب فى المناطق المحرومة، والاهتمام بالإنفاق على التعليم الحكومى لصالح هؤلاء الطلاب.

الإطار النظرى للبحث:

أولاَ : واقع الفجوة التمويلية طبقا لموازنة المواطن والإنفاق على التعليم قبل الجامعى فى مصر

يمكن التعرف على الفجوة التمويلية فى الإنفاق على التعليم قبل الجامعى المصرى فى موازنة المواطن من خلال المحددات التالية:

(١) الإنفاق العام على التعليم قبل الجامعي

رغم الجهود المبذولة للنهوض بالتعليم؛ فإن الواقع يظهر أن وتيرة التقدم بطيئة، ولازالت مخرجات العملية التعليمية أقل من المطلوب. فقد رصدت تقارير وزارة المالية المصرية ذلك بوضوح على الرغم من المحاولات الدائمة فى إصلاح منظومة التعليم قبل الجامعى من خلال المخصصات المالية فى الموازنة العامة للدولة سنويًا.

وفيما يلى بعض الجدول توضح الإنفاق على التعليم قبل الجامعى خلال السنوات القليلة الماضية.

جدول رقم (١)

يوضح مقارنة إجمالي الإيرادات والمصروفات والعجز أو الفائض في الموازنة العامة للدولة خلال الفترة من ٢٠١٨/٢٠١٧ إلى ٢٠٢١/٢٠٢٠م (القيمة بالمليار جنيه مصري)

بيـــان	٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠٢١/٢٠٢٠
إجمالي الإيرادات	٨٢١,١	٩٤١,٩	١,١٣٤,٤	١,٢٨٨,٨
إجمـــــــالي المصروفات	١,٢٤٤,٤	١,٣٦٩,٩	١,٥٨٤,١	١,٧١٣,٢
العجز/ الفائض	٤٢ – ٣,٣	٤٢ – ٨,٠	٤٥ – ٠,٠	٤٢ – ٤,٤

المصدر: وزارة المالية، موازنة المواطن ٢٠٢١/٢٠٢٠م، ص ٩.

www.mof.gov.eg

ومن الجدول السابق يتضح ما يلى:

- وجـود عجـز دائـم فـى الموازنـة العامـة للدولـة خـلال السـنوات مـن (٢٠١٨/٢٠١٧م إلى ٢٠٢١/٢٠٢٠م)، يتراوح هذا العجز بين (٤٢٣,٣ إلى ٤٢٤,٤) مليار جنيه مصرى، نتيجة لزيادة المصروفات عن الإيرادات خلال تلك السنوات وماقبلها أيضاَ، ويرجع ذلك إلى تبنى الدولة المصرية لمجموعة مـن المشـروعات القوميـة مثـل مشـروعات إعـادة البنيـة الاساسـية للطـرق والكبارى، وكذا مشروعات الإسكان الإجتماعى وغير الإجتماعى، وعدد من المشروعات السياحية والخدمية الأخرى، بخلاف ما يتم إنفاقة على التعليم الجامعى وقبل الجامعى.
- بمقارنة إجمالى الإيرادات والمصروفات خلال تلك الفترة أيضا تلاحظ زيادة فى الإيرادات خلال تلك الفترة حيث قد أرتفعت من (٨٢١,١) مليار جنيه خلال

عام (٢٠١٨/٢٠١٧ م) إلى (٩٤١,٩) مليار جنيه عام (٢٠١٩/٢٠١٨م)، ثم ارتفعت الإيرادات إلى (١,١٣٤,٤) تيريليون ومائة وأربعة وثلاثون مليار وأربعة مليون جنيه مصرى فى موازنة عام (٢٠٢٠/٢٠٩م)، ثم حدثت زيادة أخرى فى الإيرادات فى موازنة (٢٠٢١/٢٠٢٠م) حيث وصلت إلى (١,٢٨٨,٨) تريليون ومائتين وثمانية وثمانون مليار وثمانية مليون جنيه مصرى، ولكن على الرغم من تلك الزيادات التى يرجع جانب كبير منها إلى تخفيض منظومة الدعم المقدمة للمواطنين، بالإضافى إلى بعض العوائد الناتجة عن إكتشافات الغاز والبترول وغيرها من المشروعات الإقتصادية الأخرى التى تدعم الإقتصاد المصرى، إلا أن العجز مازال موجود فى الموازنة العامة للدولة المصرية بنفس القيمة تقريبا فى حدود (٤٢٤,٤) مليار جنيه مصرى السابق الإشارة لها خلال السنوان من (٢٠١٨/٢٠١٧ إلى ٢٠٢١/٢٠٢٠م)؛ مما يؤثر بالضرورة على حجم وكفاءة الإنفاق على العديد من المشروعات وكان أبرزها الإنفاق على التعليم بصفة عامة (الجامعى وقبل الجامعى).

جدول رقم (٢)

يوضح قيمة الاستثمارات بموازنة الدولة لعام ٢٠١٩/٢٠٢٠ م (القيمة بالمليار جنيه)

<table dir="rtl">
<tr><td colspan="2">٢٠١٨/٢٠١٩م</td><td>٩٢١,٥ مليار جنيه مصري</td></tr>
<tr><td colspan="2">٢٠١٩/٢٠٢٠م</td><td>١,١٧٠تريليون جنيه مصري</td></tr>
<tr><td colspan="2">الاستثمارات الحكومية ٢١١,٢ مليار جنيه</td><td rowspan="3">استثمارات الهيئات وقطاع الأعمال العام واستثمارات أخرى ٣١٧,٧ مليار جنيه</td></tr>
<tr><td>من الخزانة والقروض ١٤٠ مليار جنيه</td><td>تمويل ذاتي ومنح ٧١,٢ مليار جنيه</td></tr>
<tr><td colspan="2">استثمارات القطاع الخاص ٦٣٦,٨ مليار جنيه</td></tr>
</table>

المصدر: وزارة المالية، موازنة المواطن ٢٠١٩/٢٠٢٠م، ص ٦.

www.mof.gov.eg

ومن الجدول السابق يتضح ما يلى:

- بمقارنة إجمالى الإستثمارات فى موازنة ٢٠١٨/٢٠١٩م بإجمالى المصروفات فى موازنة ٢٠١٩/٢٠٢٠م نجد زيادة الإستثمارات فى موازنة ٢٠١٩/٢٠٢٠م عن الموازنة السابقة بنسبة (٢٦,٩٦%) بزيادة قيمتها (٢٤٨,٥) مليار جنيه مصرى.
- بلغت الإستثمار ات الحكومية الموجه لدعم الخدمات الحكومية ومنها التعليم بنوعية الجامعى وقبل الجامعى (٢١١,٢) مليار جنيه مصرى بنسبة (١٨,٠١%) من إجمالى المصروفات لهذا العام ٢٠١٩/٢٠٢٠م.
- بلغت نسبة ما تنفقة الدولة على الإستثمارات الخاصة بالهيئات الحكومية وقطاع الأعمال العام والإستثمارات الأخرى (٣١٧,٧) مليار جنيه بنسبة (٢٧,١٥%) من إجمالى المصروفات لهذا العام ٢٠١٩/٢٠٢٠م، بزيادة قدرها (٩,١٤%) عن المنفق على الإستثمارات الحكومية السابق الإشارة لها؛ مما يشير بوضوح إلى وجود ضعف فى كفاءة الإنفاق على منظومة التعليم المصرى بنوعيها الجامعى وقبل الجامعى، وهذا يتعارض مع المواد أرقام (١٩ و ٢١) من الدستور المصرى لسنة ٢٠١٤م من تخصيص نسب (٤% من الناتج المحلى الإجمالى للتعليم قبل الجامعى، و نسبة ٢% من الناتج المحلى الإجمالى للتعليم الجامعى).

جدول رقم (٣)

يوضح قيمة الاستثمارات بموازنة الدولة لعام ٢٠٢٠/٢٠٢١ م (القيمة بالمليار جنيه)

٢٠١٩/٢٠٢٠م	**٨٤٠ مليار جنيه مصري**
٢٠٢٠/٢٠٢١م	**٧٤٠ مليار جنيه مصري**
الاستثمارات الحكومية ٢٨٠,١ مليار جنيه	**استثمارات الهيئات وقطاع**

من الخزانة والقروض **١٧٧ مليار جنيه**	**تمويل ذاتي ومنح** **١٠٣,٧ مليار جنيه**	**الأعمال العام واستثمارات أخرى** **٣١٤,٨ مليار جنيه**
استثمارات القطاع الخاص ١٤٤,٥ مليار جنيه		

www.mof.gov.eg

المصدر: وزارة المالية، موازنة المواطن ٢٠٢٠/٢٠٢١ م، ص ١٠.

ومن الجدول السابق يتضح ما يلى:

- بمقارنة إجمالى المصروفات فى موازنة ٢٠١٩/٢٠٢٠م بإجمالى المصروفات فى موازنة ٢٠٢٠/٢٠٢١م نجد إنخفاض الإستثمارات فى موازنة ٢٠٢٠/٢٠٢١م عن الموازنة السابقة بنسبة (١١,٩٠%) بقيمة قدرها (١٠٠) مليار جنيه مصرى.
- بلغت الإستثمار ات الحكومية الموجه لدعم الخدمات الحكومية ومنها التعليم بنوعية الجامعى وقبل الجامعى (٢٨٠,١) مليار جنيه مصرى بنسبة (٣٧,٨٥%) من إجمالى الإستثمارات لهذا العام ٢٠٢٠/٢٠٢١.
- بلغت نسبة ما تنفقة الدولة على الإستثمارات الخاصة بالهيئات الحكومية وقطاع الأعمال العام والإستثمارات الأخرى (٣١٤,٨) مليار جنيه بنسبة (٤٢,٥٤%) من إجمالى الإستثمارات لهذا العام ٢٠٢٠/٢٠٢١م، بزيادة قدرها (٤,٦٩%) عن المنفق على الإستثمارات الحكومية السابق الإشارة لها ؛ مما يشير بوضوح إلى وجود ضعف فى كفاءة الإنفاق على منظومة التعليم المصرى بنوعيها الجامعى وقبل الجامعى، وهذا يتعارض مع المواد أرقام (١٩ و ٢١) من الدستور المصرى لسنة ٢٠١٤م من تخصيص نسب (٤% من الناتج المحلى الإجمالى للتعليم قبل الجامعى، و نسبة ٢% من الناتج المحلى الإجمالى للتعليم الجامعى).

(٢) كفاءة الإنفاق العام على التعليم قبل الجامعي

جدول رقم (٤)

يوضح خطة الهيئة العامة للأبنية التعليمية ٢٠١٩/٢٠٢٠م

المرحـــلة	التكلفة بالمليار جنيه مصري
رياض أطفال	٤,٢
التعليم الأبتدائى والإعدادى	٦٢,٨
الثانوى العام والفنى	٢٦,٥
ذوى الإحتياجات الخاصة	١
برامج محو الأمية	٠,٣٨٦
الإجمالي	٩٤,٨٨

- **المصدر: وزارة الماليـة، موازنـة المواطن ٢٠١٩/٢٠٢٠م، الإصدار السادس، ص ٤.**
- **www.mof.gov.eg**

ومن الجدول السابق يتضح ما يلى:

- ما خصص من إستثمارات لرياض الأطفال بلغ (٤,٢) مليار جنيه مصرى بنسبة (٤,٤٢%) من إجمالى مبلغ (٩٤,٨٨) مليار جنيه هى جملة الإستثمارات الخاصة بالتعليم قبل الجامعى فى موازنة ٢٠١٩/٢٠٢٠م طبقًا لخطة الهيئة العامة للأبنية التعليمية، وتعد نسبة ضئيلة جدا بالمقارنة بأهمية تلك المرحلة من السلم التعليمى والتى بالضرورة تؤثر على باقى المراحل الأخرى، وخاصة مرحلة التعليم الإبتدائى وما ينتج عنه من مشكلات متعددة تخص القرائية والتسرب وغيرها من المشكلات التعليمية الأخرى التى يعانى منها النظام التعليمى المصرى.
- ما خصص لذوى الإحتياجات الخاصة فى هذا العام مبلغ (١) واحج مليار جنيه مصرى بنسبة (١,٠٥%) من جملة الإستثمارات للتعليم قبل الجامعى فى

خطة الهيئة العامة للأبنية التعليمية، وتعد نسبة ضئيلة جدا بالمقارنة بالأهداف المعلنة لتلك الفئة.

- ما خصص من إستثمارات لبرامج محو الامية لهذا العام بلغ (٠,٣٨٦) من المليار جنيه مصرى، بنسبة (٠,٤%)، ويشير ذلك إلى ضعف الإهتمام ببرامج محو الأمية وغالبية ما يوجه للصرف يكون فى جانب المرتبات دون العملية التعليمية أو إنشاء الفصول المجهزة لمعالجة التسرب من التعليم أو حتى القضاء على نسبة الأمية التى ما زالت موجودة بالمجتمع المصرى، على الرغم من وجود الهيئة العامة لتعليم الكبار منذ أكثر من ثلاثون عاماً دون تحقيق الهدف العام لها فى محو أمية ما تبقى من أمية فى المجتمع المصرى.

جدول رقم (٥)

يوضح خطة الهيئة العامة للأبنية التعليمية ٢٠٢٠/٢٠٢١م

المرحلة	عدد الفصول (بالألف)	التكلفة بالمليار جنيه مصري
حضانة	٥٨١٥	١,٦٨
ابتدائي	١٧٢٦١	٥,٠١
إعدادي	٨٤٦٢	٢,٤٥
ثانوي عام	٤٢١٧	١,٢٤
تعليم فني	٣٠١٦	٠,٩٥
تربية خاصة	٢٧٠	٠,٠٩٤
برامج إدارة	----------	٠,٧٨٥
الإجمالي	٣٩٠٦٤	١٢,٢

المصدر: وزارة المالية، موازنة الدولة ٢٠٢٠/٢٠٢١م، ص ٢٤.

www.mof.gov.eg

ومن الجدول السابق يتضح ما يلى:

- إنخفاض المخصص للإستثمار على المشروعات التعليمية طبقا لخطة الهيئة العامة للأبنية التعليمية للعام المالى ٢٠٢٠/٢٠٢١م لتصل إلى (١٢,٢) مليار جنيه مصرى بالمقارنة بالعام المالى السابق ٢٠١٩/٢٠٢٠م حيث بلغت (٩٤,٨٨) مليار جنيه، بفارق قدرة (٨٢,٦٨) مليار جنيه وبنسبة قدرها (٨٧,١٤%) إنخفاض عن عام ٢٠٢٠/٢٠٢١م، و يشير ذلك إلى ضعف كفاءة الإنفاق على البرامج والمشروعات التعليمية بصفة عامة فى موازنة العام المالى ٢٠٢٠/٢٠٢١م بالمقارنة بالعام المالى ٢٠١٩/٢٠٢٠م.

جدول رقم (٦)

يوضح المنفق على التعليم طبقا لموازنة ٢٠١٨/ ٢٠١٩ مقارنة بسنوات سابقة (القيمة بالمليار جنيه)

بيان	٢٠١٤/٢٠١٥	٢٠١٥/٢٠١٦	٢٠١٦/٢٠١٧	٢٠١٧/٢٠١٨	٢٠١٨/٢٠١٩
إجمالى المصروفات بالموانة	٧٣٣,٣٥ مليار جنيه	٨١٧,٨٤٤ مليار جنيه	١,٠٣١,٩٤١ تريليون جنيه	١,٢٠٧,١٣٨ تريليون جنيه	١,٤٢٤,٠٢٠ تريليون جنيه
المنفق على التعليم (قبل جامعى/ جامعى)	٩٢,٢٨٦ مليار جنيه	٩٧,٣٣٥ مليار جنيه	١٠٣,٦٨٢ مليار جنيه	١٠٧,٠٧٥ مليار جنيه	١١٥,٦٦٧ مليار جنيه
نسبة المنفق % على التعليم إلى إجمالى المصروفات بالموازنة العامة	%١٢,٥٨	%١١,٩٠	%١٠,٠٤	%٨,٨٧	%٨,١٢

المصدر: وزارة المالية، موازنة المواطن ٢٠١٨/٢٠١٩م، ص ٢٤.

www.mof.gov.eg

ومن الجدول السابق يتضح ما يلى:

- بلغت قيمة المنفق على التعليم بشقية الجامعى وقبل الجامعى خلال السنوات (من ٢٠١٤/٢٠١٥م إلى ٢٠١٨/٢٠١٩م) على الترتيب (٩٢,٢٨٦ – ٩٧,٣٣٥– ١٠٣,٦٨٢ – ١٠٧,٠٧٥ – ١١٥,٦٦٧) مليار جنيه مصرى، بما يعنى توجه الدولة لزيادة المخصص للإنفاق على التعليم بشقية الجامعى وقبل الجامعى خلال تلك الفترة لإعتبارات أهمية التعليم المصرى بإعتباره مشروع مصر القومى، ويمثل صمام الأمان للمجتمع المصرى خاصة فى تلك الفترة الإنتقالية من حياة الوطن.
- ولكن على الرغم من الزيادات الفعلية كما تظهرها الأرقام خلال تلك الفترة إلا أنه بالتدقيق والتحليل ونسبتها إلى إجمالى المنفق من الدولة على الإستثمارات الكلية خلال تلك الفترة يتضح لنا عكس ذلك، حيث تنخفض النسبة المنفقة على التعليم المصرى بشقية الجامعى وقبل الجامعى خلال تلك الفترة وذلك كما يلى:
  - بلغت نسبة المنفق على التعليم المصرى بشقية الجامعى وقبل الجامعى فى موازنة عام ٢٠١٤/٢٠١٥م (١٢,٥٨%).
  - كما بلغ أيضاً نسبة المنفق على التعليم المصرى عام ٢٠١٥/٢٠١٦م (١١,٩%)، بإنخفاض قدرة (٠,٦٨%) عن العام السابق.
  - وبلغت نسبة المنفق على التعليم فى موازنة عام ٢٠١٦/٢٠١٧م (١٠,٠٤%)، بإنخفاض قدرة (١,٨٦%) عن العام السابق له مباشرة.
  - وبلغت النسبة فى موازنة عام ٢٠١٧/٢٠١٨م (٨,٨٧%) بإنخفاض قدرة (١,١٧%) عن العام السابق مباشرة.

- كذلك بلغت النسبة فى موازنة عام ٢٠١٨/٢٠١٩م (٨,١٢%) بإنخفاض قدرة (٠,٧٥%) عن العام السابق.

ويشير ذلك إلى تركيز إهتمام الدولة المصرية على الإستثمارات الأخرى فى القطاعات الإقتصادية والخدمية الأخرى التى لها عائد مباشر على الإقتصاد المصرى، بخلاف قطاع التعليم؛ لوجود تضارب فى الرؤى والسياسات داخل الحكومات المتعاقبة خلال الفترة الإنتقالية من حياة الوطن والنظر إلى التعليم على أنه خدمة إستهلاكية تقوم الدولة بالصرف عليه دون تحقيق عوائد ومنافعه مباشرة فى الأجل القصير، وذلك على عكس ما نص عليه الدستور المصرى لعام ٢٠١٤م، من تخصيص نسبة (٤%) من إجمالى الناتج المحلى الإجمالى للإنفاق على التعليم قبل الجامعى مادة (١٩) من الدستور، وتخصيص نسبة (٢%) من الناتج المحلى الإجمالى للإنفاق على التعليم الجامعى مادة (٢١) من الدستور، فى حين يتم الإنفاق على التعليم المصرى بشقية الجامعى وقبل الجامعى بنسب مختلفة تماماً كما تظهرها الموازنات المتتالية للدولة المصرية منسوبة إلى جملة الأنفاق أو المصروفات العامة للدولة وليس كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى كما نص صراحة الدستور المصرى لعام ٢٠١٤م.

جدول رقم (٧)

يوضح الفجوة التمويلية فى الإنفاق على التعليم ونسبتها إلى الناتج المحلى الإجمالى (القيمة بالمليار جنيه مصرى)

بيـــان	/٢٠١٦ ٢٠١٧	/٢٠١٧ ٢٠١٨	/٢٠١٨ ٢٠١٩	/٢٠١٩ ٢٠١٢٠	/٢٠٢٠ ٢٠٢١
الناتج المحلى الإجمالى	٣,٤٧٠	٤,٤٤١	٥,٢٥٦	٦,١٦٣	٦,٨٤٤
معدل النمو%	%٤,٢	%٥,٣	%٥,٦	%٦	%٤,٥
المنفق على التعليم (قبل جامعى/ جامعى)	١٠٣,٦٨٢	١٠٧,٠٧٥	١١٥,٩	١٣٢	١٧٨
نسبة المنفق % من الناتج المحلى الإجمالى	%٢,٩٨	%٢,٤١	%٢,٢	٢,١٤	%٢,٦

بيـــان	/٢٠١٦ ٢٠١٧	/٢٠١٧ ٢٠١٨	/٢٠١٨ ٢٠١٩	/٢٠١٩ ٢٠١٢٠	/٢٠٢٠ ٢٠٢١
النسبة % طبقا للدستور المخصصة للتعليم	%٦	%٦	%٦	%٦	%٦
نسبةالفجوة التمويلية % فى الإنفاق على التعليم (قبل جامعى/جامعى)	%٣,٠٢	%٣,٥٩	%٣,٨	%٣,٨٦	%٣,٤
نسبة الفجوة التمويلية % للتعليم قبل الجامعى	%٢,٠١	%٢,٣٩	%٢,٥٣	%٢,٥٧	%٢,٢٦
قيمة الفجوة التمويلية للتعليم قبل الجامعى	٦٩,٧٤ مليار جنيه	١٠٦,١٤ مليار جنيه	١٣٢,٩٧ مليار جنيه	١٥٨,٣٩ مليار جنيه	١٥٤,٦٧ مليار جنيه

المصدر: – وزارة المالية، موازنة المواطن ٢٠١٩/٢٠٢٠م، ص ص ٨-١٢.

– وزراة المالية، موازنة المواطن ٢٠٢٠/٢٠٢١م، ص ١٤.

www.mof.gov.eg–

ومن الجدول السابق يتضح ما يلى:

– بلغ قيمة الناتج المحلى الإجمالى خلا ل الفترة من (٢٠١٦/٢٠١٧م إلى ٢٠٢٠/٢٠٢١م) ما يلى:

- فى العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٧م (٣,٤٧٠) ثلاثة ألاف وأربعمائة وسبعون مليار جنيه مصرى، بمعدل نمو قدرة (٤,٢%).
- العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٨م (٤,٤٤١) أربعة ألاف وأربعمائة وواحد وأربعون مليار جنيه مصرى، بمعدل نمو قدرة (٥,٣%).
- العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٩م (٥,٢٥٦) خمسة ألاف ومئتان وستة وخمسون مليار جنيه مصرى، بمعدل نمو قدرة (٥,٦%).
- العام المالى ٢٠١٩/٢٠٢٠م (٦,١٦٣) ستة ألاف ومائة وثلاثة وستون مليار جنيه مصرى، بمعدل نمو قدرة (٦%).

- العام المالى ٢٠٢٠/٢٠٢١م (٦,٨٤٤) ستة ألاف وثمانمائة وأربعة وأربعون مليار جنيه مصرى، بمعدل نمو قدرة (٤,٥%).

- بلغ قيمة المنفق على التعليم الجامعى وقبل الجامعى خلال الفترة من (٢٠١٦/٢٠١٧م إلى ٢٠٢٠/٢٠٢١م) ما يلى:

- فى عام ٢٠١٦/٢٠٧م (١٠٣,٦٨٢) مليار جنيه، بنسبة (٢,٩٨%) من الناتج المحلى الإجمالى لهذا العام.
- العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٨م (١٠٧,٠٧٥) مليار جنيه، بنسبة (٢,٤١%) من الناتج المحلى الإجمالى لهذا العام.
- العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٩م (١١٥,٩) مليار جنيه، بنسبة (٢,٢%) من الناتج المحلى الإجمالى لهذا العام.
- العام المالى ٢٠١٩/٢٠٢٠م (١٣٢) مليار جنيه، بنسبة (٢,١٤%) من الناتج المحلى الإجمالى لهذا العام.
- العام المالى ٢٠٢٠/٢٠٢١م (١٧٨) مليار جنيه، بنسبة (٢,٦١%) من الناتج المحلى الإجمالى لهذا العام.

- بلغت نسبة الفجوة التمويلية فى الإنفاق على التعليم (الجامعى وقبل الجامعى) خلال الفترة من (٢٠١٦/٢٠١٧م إلى ٢٠٢٠/٢٠٢١م) مقارنة بنسبة (٤% تعليم قبل جامعى و ٢% تعليم جامعى) طبقًا للمواد (١٩ و ٢١) م دستور عام ٢٠١٤م، وذلك كما يلى:

- فى عام ٢٠١٦/٢٠١٧م نسبة (٣,٠٢%) من الناتج المحلى الإجمالى لذلك العام.
- فى عام ٢٠١٧/٢٠١٨م نسبة (٣,٥٩%) من الناتج المحلى الإجمالى لذلك العام.

- فى عام ٢٠١٩/٢٠١٨م نسبة (٣,٨%) من الناتج المحلى الإجمالى لذلك العام.
- فى العام ٢٠٢٠/٢٠١٩م نسبة (٣,٨٦%) من الناتج المحلى الإجمالى لذلك العام.
- فى العام ٢٠٢١/٢٠٢٠م نسبة (٣,٤%) من الناتج المحلى الإجمالى لذلك العام.

- حيث يلاحظ تزايد نسبة الفجوة التمويلية خلال تلك الفترة من (٢٠١٧/٢٠١٦م إلى ٢٠٢١/٢٠٢٠م)، مما ينعكس أثره على تزايد فجوة الأداء فى منظومة التعليم المصرى بصفة عامة.
- بلغت نسبة الفجوة التمويلية للتعليم قبل الجامعى المصرى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى خلال الفترة من (٢٠١٧/٢٠١٦م إلى الفترة ٢٠٢١/٢٠٢٠م) كما يلى:

- فى العام ٢٠١٧/٢٠١٦م نسبة (٢,٠١%) من الناتج المحلى الإجمالى بقيمة مقدارها (٦٩,٧٤) مليار جنيه مصرى.
- فى العام ٢٠١٨/٢٠١٧م نسبة (٢,٣٩%) من الناتج المحلى الإجمالى بقيمة مقدراها (١٠٦,١٤) مليار جنيه مصرى.
- فى العام ٢٠١٩/٢٠١٨م نسبة (٢,٥٣%) من الناتج المحلى الإجمالى بقيمة مقدراها (١٣٢,٩٧) مليار جنيه مصرى.
- فى العام ٢٠٢٠/٢٠١٩م نسبة (٢,٥٧%) من الناتج المحلى الإجمالى بقيمة مقدراها (١٥٨,٣٩) مليار جنيه مصرى.
- فى العام ٢٠٢١/٢٠٢٠م نسبة (٢,٢٦%) من الناتج المحلى الإجمالى بقيمة مقدراها (١٥٤,٦٧) مليار جنيه مصرى.

- حيث يلاحظ تزايد نسبة الفجوة التمويلية خلال تلك الفترة من (٢٠١٦/٢٠١٧م إلى ٢٠٢٠/٢٠٢١م)، مما ينعكس أثره على تزايد فجوة الأداء فى منظومة التعليم قبل الجامعى المصرى.

وتأسيساً على ما تقدم يتضح أن الفجوة التمويلية الحادثة فى منظومة التعليم قبل الجامعى تؤدى بالضرورة إلى حدوث فجوة فى الأداء على مستوى مؤسسات التعليم قبل الجامعى كلها، ويرجع السبب الرئيس وراء ذلك إلى عدم وجود سياسات واضحة فى إدارة التعليم المصرى بصفة عامة والتعليم قبل الجامعى بصفة خاصة، ومنها وجود حقيبة وزارية للتعليم المصرى واضحة السياسات والمعالم، يتم تداولها عبر القيادات المختلفة دون المساس بجوهر تلك السياسات التى هى ترجمة للدستور والقانون المصرى، وقد يرجع السبب فى ذلك إلى التعاقب القيادى المستمر فى إدارة تلك المنظومة وخاصة خلال الفترة الإنتقالية من حياة الوطن.

حيث تركز إهتمام القيادات التى توالت على إدارة منظومة التعليم المصرى على الشكليات أكثر من الجوهر دون إعطاء إهتمام كافى لتفسير وتطبيق مواد ونصوص الدستور المصرى التى تخص القانون، بل زاد الأمر سوءا إلى أكثر من ذلك فى محاولة المساس بمجانية التعليم التى نص عليها الدستور المصرى فى كافة مراحله (قبل جامعى أو جامعى)، مما يقلل من تكافؤ الفرص بين أبناء الوطن الواحد كما نص على ذلك فى جميع دساتير مصر الحالية والسابقة.

وهذا بالتأكيد لا يمنع من أن تكون هناك صيغ جديدة لأشكال الشراكات مع القطاع الخاص أن القطاع التعاونى فى التعليم سواء فى إدارته أو توفيرة لكافة طبقات المجتمع المصرى دون المساس بشكله أو نظامه الأساسى تحت دعاوى التطوير الحادثة دون البحث فيها بعناية كافية، فكل مجتمع له خصوصياته الثقافية والتى يتناسب معها نظامه التعليمى.

ثانياً: بدائل مواجهة الفجوة التمويلية للإنفاق على التعليم قبل الجامعى فى مصر

- **البديل الأول: رفع كفاءة الإنفاق**

- رفع كفاءة الإنفاق الحكومى من خلال زيادة الإنفاق على التعليم قبل الجامعى بما تخصصه الدولة المصرية كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى كما نص بذلك دستور ٢٠١٤م طبقا للمادة (١٩) منه، حيث أوضحت الدراسة النظرية وجود فجوة فى الإنفاق على التعليم قبل الجامعى نتيجة لعدم إلتزام الدولة بتخصيص نسبة ال (٤%) من الناتج المحلى الإجمالى (وثيقة الدستور المصرى،٢٠١٤)، وتتحدد الفجوة التمويلية خلال السنوات من ٢٠١٦/٢٠١٧ إلى ٢٠٢٠/٢٠٢١م بنسبة (٢,٥%) من الناتج المحلى الإجمالى كل عام، بما يعنى أن المنفق على التعليم قبل الجامعى ما يقرب من (١,٥%) فقط من الناتج المحلى الإجمالى كل عام خلال تلك السنوات، وهذا بالضرورة ينعكس أثره على فجوة الأداء فى منظومة التعليم قبل الجامعى بأكملها.
- إعادة النظر في نظم التمويل التقليدية والاخذ بصيغ جديدة وفق الاحتياجات المختلفة للبيئات التعليمية، وذلك بالبحث عن مصادر تمويل إضافية يمكن من خلالها زيادة المنفق على العملية التعليمية؛ من خلال تطوير مفهوم المؤسسات التعليمية المنتجة مع الحفاظ على مجانية التعليم كما كفلها الدستور المصرى.
- بناء برامج للشراكة بين القطاع الحكومي والأعمال والخاص والقطاع التعاونى سواء فى سد فجوة الإتاحة بإنشاء المدارس وإدارتها أو رفع مستوى الجودة فى العملية التعليمية، حيث يتطلب ذلك تعديل الهيكل التنظيمي والتشريعات والقوانين لتنظيم تلك العلاقة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص بما يحقق أهداف كل قطاع.

- التخطيط لاستثمار الأصول المملوكة لوزارة التربية والتعليم في تحقيق عائد اقتصادي داعم لميزانية التعليم قبل الجامعي. من خلال التوسع في الوحدات المنتجة في المدارس الفنية والمدارس الأخرى لتوفير تمويل إضافى لميزانية التعليم قبل الجامعى ؛ ويتطلب ذلك ضرورة إصدار قانون ينظم عملية الاستثمار لتلك الأصول وإصدار القرارات التنظيمية المطلوبة لنجاح تنفيذ هذا الاستثمار.

- **البديل الثانى: تدبير موارد مالية إضافية جديدة**

يمثل هذا البديل محاولة للبحث عن حلول جديدة غير تقليديه لمعالجة مشكلة تمويل التعليم ما قبل الجامعي في مصر، في ظل تبنى أفكار ومبادئ النظام الاقتصادي المختلط، أو ما يطلق عليه "الطريق الثالث"، محاولة لعلاج عيوب واختلال النظام الرأسمالي الذي يتبنى برامج الخصخصة في التعليم وعلى وجه الخصوص عن طريق توزيع الأدوار في النشاط الاقتصادي، وذلك بجعل القطاع الخاص رائداً وقائداً للنشاط الاقتصادى.

ولكن بتنفيذ المقترح المقدم، يمكن للقطاع الخاص والدولة معاً، تحمل المسؤولية في تمويل وإدارة التعليم وتطوير خططه المستقبلية، بالإضافة إلى عدم تخلى الدولة عن مسؤوليتها في هذا التطوير.

وفيما يلي عرضاً للبديل الثانى بمقترح إنشاء الهيئة العامة للاستثمارات التعليمية:

- **المسمى العام للهيئة العامة للإستثمارت التعليمية**

" الهيئة العامة للاستثمارات التعليمية" " GAET "

General authority for education investment

- **الرسالة المتوقعة للهيئة العامة للإستثمارات التعليمية**

الهيئة العامة للاستثمارات التعليمية هي أحد الكيانات الاقتصادية المتخصصة في الاستثمارات الخاصة بالتعليم قبل الجامعي، وتتمثل **رسالتها في:** توفير تمويل دائم لميزانية التعليم قبل الجامعي، يمكن أن يغطى ميزانية التعليم قبل الجامعي بصورة جزئية أو كلية، وذلك عن طريق

إشرافها ومشاركتها في إنشاء عدداً من المشروعات الاستثمارية في شكل شركات مساهمة، وذلك بنسبة (٥١%) من رأس مال هذه الشركات، ويكون لكل منها إدارة ذاتية منفصلة وكيان قانوني مستقل عن الهيئة، وذلك من خلال فروع الهيئة على مستوى محافظات الجمهورية.

- **الهدف من أنشاء الهيئة العامة للإستثمارت التعليمية**

- تمويل ميزانية التعليم قبل الجامعي تمويلاً جزئياً و/ أو كلياً.
- الإشراف والمشاركة على عدد من المشروعات الاستثمارية (الإنتاجية و / أو الخدمية) في شكل شركات مساهمة، وذلك بنسبة (٥١%) من رأس مال هذه الشركات.
- إدارة ذاتيه منفصلة لكل مشروع أو شركة وكيان قانوني مستقل عن الهيئة.
- للهيئة فروع على مستوى محافظات الجمهورية تقوم بعمل دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات المراد إنشاؤها في شكل شركات مساهمة وتقوم بتمويلها بنسبة ال (٥١%) في البداية، ثم متابعة تنفيذها بعد ذلك والإشراف على أعمالها.

- **طبيعة عمل الهيئة العامة للإستثمارت التعليمية**

تتحدد طبيعة عمل الهيئة في قيامها بدورين أساسيين هما:

- الإشراف الكامل على عمل هذا النوع من الشركات المساهمة.وذلك فيما يخص إدارتها لمشروعاتها الاستثمارية حيث تعتبر الهيئة شريكاً فى هذه المشروعات بنسبة (٥١%)، كما يحددها قانون الشركات المساهمة وكذا عضواً فى مجلس إدارة هذه الشركات.
- قيام الهيئة بدور الشركة القابضة لهذه الشركات.وذلك بالنسبة لما تشرف عليه من مشروعات حيث تقوم بتأسيس الشركات في البداية وعمل دراسات الجدوى للمشروعات القائمة عليها تلك الشركات، ثم متابعة عمل هذه الشركات.

- **البناء التنظيمى والكيان الإداري للهيئة**

يتطلب إعداد البناء التنظيمي والكيان الإداري للهيئة العامة للاستثمارات التعليمية اتخاذ الخطوات التالية:

- الهيئة العامة للاستثمارات التعليمية، هيئة عامة مستقلة تتبع رئاسة مجلس الوزراء شأنها في ذلك الهيئات العامة المستقلة(إصدار تشريع بإنشاء الهيئة العامة للاستثمارات التعليمية في شكل قرار جمهوري)٠
- يرأس مجلس إدارة الهيئة وزير التربية والتعليم، بصفته وزيراً للتعليم العام وباعتبار أن ناتج هذه المشروعات من أرباح ورأس مال يساهم في تمويل ميزانية الوزارة، وأنها مملوكة للدولة بالقدر الذي شاركت الهيئة به في تأسيس المشروعات الاستثمارية، وهو نسبة ال (٥١%) من رأس مال هذه المشروعات، أما نسبة ال (٤٩%) الباقية من رأس المال فهي في صورة أسهم وسندات تطرح للاكتتاب العام لجمهور المستثمرين٠
- يوجد للهيئة فروع في كافة محافظات الجمهورية تعمل تحت إدارتها٠
- إدارة ذاتية منفصلة لكل شركة أو (مشروع) من هذه المشروعات (الشركات)، ولكل مشروع مجلس إدارة منفصل في إدارته عن عمل الهيئة، حيث يتكون مجلس إدارة كل شركة أو (مشروع) من عدد(١١) عضواً منهم عدد (٥) أعضاء ممثلين للهيئة والباقي ممثلين للمساهمين، ويتم اختيار رئيس مجلس إدارة كل شركة بطريق الانتخاب من بين أعضاء مجلس الإدارة٠

- **تمويل الهيئة العامة للاستثمارات التعليمية**

تمول الهيئة من خلال عدد من المصادر المختلفة وهى:

- ما يخصص لها سنوياً من الموازنة العامة للدولة وليس ميزانية التربية والتعليم٠

- ما يخصص من ميزانية الصناديق والحسابات الخاصة على مستوى المحليات بكل محافظة، يمكن استخدامها كجزء من تمويل هذه المشروعات على مستوى كل محافظة.
- التبرعات أو الهبات من الجهات الداخلية أو الخارجية دون حد أقصى وبدون شروط مسبقة.
- ما سوف يتم توزيعه من العوائد الاستثمارية المشاركة الهيئة فيها، حيث يتم تجنيب جزء لمقابلة الاحتياطيات المختلفة للمشروع لتنمية رأس المال بالإضافة إلى توزيعات الأرباح على المساهمين، والباقي يمول به موازنة وزارة التربية والتعليم.

○ متطلبات تنفيذ الهيئة العامة للمشروعات الإستثمارية:

- اتخاذ قرار بإنشاء الهيئة العامة للاستثمارات التعليمية وذلك بالتنسيق مع وزارة التربية والتعليم – الجهة المختصة – ورئاسة مجلس الوزراء.
- تكوين لجنة مستقلة للتخطيط والتنفيذ ومتابعة إنشاء الهيئة.
- القيام بإعداد ثلاثة أدلة، دليل للهيكل التنظيمي والوظيفي للهيئة، ودليل للسياسات وقواعد العمل، ثم دليل إجراءات ونماذج العمل بالهيئة.
- يمكن البدء في تنفيذ هذا المقترح من خلال تجربته في عدد محدود من المحافظات قبل تعميمه.

○ مميزات أنشاء الهيئة العامة للمشروعات الاستثمارية

يحقق إنشاء الهيئة عدداً من المميزات يمكن إجمالها فيما يلي:

- توفير مصدر تمويل دائم لوزارة التربية والتعليم يمكن أن يغطى ميزانية الوزارة بأكملها، بالإضافة إلى إمكانية استمرار هذا التمويل مستقبلا باستمرار نجاح عمل الهيئة محققا بذلك مواجهة الزيادة السنوية في نفقات التعليم العام.

- تحقيق بعدين أساسيين في عملية تمويل التعليم قبل الجامعي في مصر وهما (الأول: تنموي، والثاني: خدمي على المستوى المحلى)٠
- توفير فرص عمل لشباب الخريجين في جميع التخصصات عن طريق هذا النوع من الشركات المساهمة، بما يقلل من نسبة البطالة٠
- توفير فرص التدريب لطلاب التعليم الفني من خلال مشروعات هذه الشركات على مستوى كل محافظة٠
- إتاحة مزيد من اللامركزية في تمويل التعليم قبل الجامعي، من خلال الهيئة وفروعها وما تشرف عليه من مشروعات في شكل شركات مساهمة٠
- إمكان تحقيق توازن اقتصادي مستقبلي في القطاع الاقتصادي، طبقاً لنظام الاقتصاد المختلط وبما يتناسب مع متطلبات المجتمع المصري في هذه الفترة من تاريخ الوطن٠
- تحقيق مبدأ المشاركة واللامركزية في اقتصاد عالمي سريع التغيير ٠

المراجع

- الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (١٩٩٠)، **تقرير التنمة البشرية.**
- الحربي، محمد بن محمد أحمد (٢٠١٥)، بدائل مقترحة لتمويل التعليم في الجامعات الحكومية بالمملكة العربية السعودية : جامعة الملك سعود أنموذجا، **مجلة كلية التربية**، جامعة بنها، مصر.
- الكحلى، أسماء محمود (٢٠٢٠)، رؤية مقترحة لتمويل التعليم قبل الجامعى فى مصر، **مجلة كلية التربية جامعة دمياط**، ع (٧٥) أكتوبر.
- محروس، محمد الأصمعي، و السلمي، عبد الله عبد العال نعيمان (٢٠١٩)، بدائل مقترحة لتنويع مصادر تمويل التعليم العالي في البلاد العربية في ضوء رؤيتي مصر والسعودية ٢٠٣٠، **المجلة التربوية**، جامعة سوهاج، مصر.
- بيومى، رنيا السيد (٢٠١٧)، واقع التمويل الأجنبى للتعليم قبل الجامعى فى مصر، **مجلة كلية التربية جامعة بورسعيد**، ع (٢٢).
- قطيط، عدنان محمد (٢٠١٧)، تحسين مؤشرات التنافسية للتعليم قبل الجامعى فى مصر، المؤتمر الدولى لمعهد التخطيطالقومى، " **نحو تعليم داعم للتنمية المستدامة فى مصر**"، (٦-٨) مايو.
- الزيات، فتحى مصطفى (٢٠١٣)، أثر الإنفاق على التعليم على المحددات المعرفية للتنمية المستدامة (دراسة تحليلية مقارنة لواقع العالم العربي على المؤشرات الدولية)، **مجلة العلوم التربوية والنفسية**، المجلد (١٤)، العدد (٤) ديسمبر.
- الخالدى، موفق محمد دندن (٢٠٠٧)، الإنفاق الحكومى والطلب على التعليم ما قبل العالى فى الأردن، **مجلة الثقافة والتنمية**، ع (٢٤) يناير.
- البحيرى، السيد السيد (٢٠٠٤)، **تمويل التعليم الجامعي في مصر في ضوء المتغيرات والاتجاهات العالمية المعاصرة**، دراسة مستقبلية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة الأزهر، مصر.

- القرضاوى، على محمد إبراهيم (٢٠١٢)، **قياس الفجوة التمويلية والتعرف على أثرها على كل من الربحية والنمو فى الشركات الصناعية الليبية**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الساسية، جامعة بنى غازى.
- الهلالى، الشربينى الهلالى (٢٠٠٧)، اتجاهات حديثة فى تمويل التعليم، **مجلة بحوث التربية النوعية** جامعة المنصورة، يناير.
- حسن، محروس أحمد، أثر الفجوة التمويلية على كل من الربحية والنمو فى شركات الأعمال العام للغزل والنسيج، www.Kotobpdfbook.com
- فليه، فاروق عبده و الزكى(٢٠٠٤)، أحمد عبد الفتاح، **معجم مصطلحات التربية لفظاً وإصطلاحا**، دار الوفاء، الإسكندرية.
- **جمهورية مصر العربية، اوزارة المالية، موازنة المواطن٢٠٢٠/٢٠٢١م، ص ٩.**
- **www.mof.gov.eg**
- **جمهورية مصر العربية، وزارة المالية، موازنة المواطن ٢٠١٩/٢٠٢٠م، ص ٦.**
- www.mof.gov.eg
- **جمهورية مصر العربية،وزارة المالية، موازنة المواطن ٢٠١٨/٢٠١٩م، ص ٢٤**
- **www.mof.gov.eg**
- **جمهورية مصر العربية، وزارة المالية، موازنة المواطن ٢٠١٩/٢٠٢٠م، ص ص ٨-١٢.**
- **وزارة المالية، موازنة المواطن ٢٠٢٠/٢٠٢١م، ص ١٤.**
- **www.mof.gov.eg-**
- **جمهورية مصر العربية، وزارة المالية، موازنة المواطن ٢٠٢٠/٢٠٢١ م، ص ١٠.**
- **www.mof.gov.eg-**
- **جمهورية مصر العربية، وثيقة الدستور المصرى، ٢٠١٤م.**

المراجع الأجنبية:

- Thuy,D.T.T,(2018), Renewing The Training Model For Managers Of Public Higher Education Institutions, Meeting The Requirements Of Self- Control, Self-Responsibility, *Advances in Social Sciences* Research Journal – Vol.5, No.12
- Christiana, O. Ogbogu, (2011) Modes Of Funding Nigerian Universities And The Implications On Performance, PhD, Obafemi Awolowo University, Nigeria , *Journal of International* Education Research – Fourth Quarter, Volume 7, Number 4.
- Barr, N. A. (2005), Alternative funding resources for higher education, http://eprints.lse.ac.uk/ archive/ 00000280 -Hadar, Iris Ben Davd (2013) Education in times of fiscal constraints and globalization ,International Journal of Educational , Vol. 27 No.7,pp.762-774.
- Koziol, Margaret and Tolmiem, Courtney (2010) Using Public Expenditure Trac;ing Surveys to Monitor Projects and Small- Scale Programs A Gudebebook Washington,DC, World Bank.